تجربة العراق في التحول الى اقتصاد السوق: دراسة الإخفاقات مع إشارة خاصة لتجارب مختارة

أ.د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي الباحثة أنغام فاضل عباس
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:

يقف العراق الان على مفترق طرق، فبعد مرور ما يقارب العقدين على تحول النظام السياسي والاقتصادي، لايزال البلد عالقا في واقع متردد ومتراجع، ويواجه حالة متزايدة من انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، فضلا عن الاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة، والفجوة المتزايدة بين الدولة والمواطن. يضاف اليها تراكم تأثيرات السياسات الاقتصادية الضعيفة وغياب الإصلاحات والعجز عن معالجة الفساد، ومن اجل تحديد أبرز مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل التحول تم تسليط الضوء على المحددات التي بدورها أضعفت بنية الاقتصاد، ومن ثم طرح اهم الحلول التنموية الممكنة من خلال استعراض بعض تجارب التحول الناجحة لدى بعض البلدان، والذي يتمحور حول إمكانية استغلال الموارد والإمكانيات وتجاوز نقاط الضعف وتحويلها الى مرتكزات قوية لدعم الاقتصاد العراقي وتحقيق النهوض التنموي المستدام من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتحولة المختارة والتي تتشابه في بعض ظروفها مع الاقتصاد العراقي.

الكلمات مفتاحية: (التحول الاقتصادي، واقع الاقتصاد العراقي، تجارب مختلفة).

Iraq's experience in transition to a market economy: a study of failures with special reference to selected experiences

Angham Fadhil Abbas Abdulwahab Mohammed Jawad ALmusawi
Faculty of Administration and Economics Kufa University

Abstracts:

Iraq now stands at a crossroads. Nearly two decades after the transformation of the political and economic system, the country is still stuck in a regressive and regressive reality, and is facing a growing state of economic, political and security instability, as well as escalating social unrest, and the growing gap between the state and the citizen. Added to this is the accumulation of the effects of weak economic policies, the absence of reforms and the inability to tackle corruption. In order to identify the most prominent problems of the Iraqi economy in light of the transformation, the determinants that in turn weakened the structure of the economy were highlighted. And then put forward the most important possible development solutions by reviewing some successful transformation experiences in some countries, which revolve around the possibility of exploiting resources and capabilities and overcoming weaknesses and turning them into strong pillars to support the Iraqi economy and achieve

sustainable development advancement by benefiting from the experiences of the selected transformed countries, which are similar in Some of its conditions with the Iraqi economy.
Keywords: (economic transformation, the reality of the Iraqi economy, different experiences)

المحور الأول: التحول الاقتصادي

أصبح مصطلح التحول لاقتصاد السوق من أكثر المصطلحات شيوعا في الأدبيات المعاصرة بوصفة عملية ضرورية لإزالة المشاكل او الاختلالات التي تعاني منها معظم البلدان التي كانت تنتهج نظاما اخر، ويتمثل جوهر التحول الاقتصادي في تحقيق نمط من المقاربة مع الجوانب المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرح منهجي يمكن من خلاله التأسيس أنموذج فكري في سياق الآليات التي يجب اعتمادها. وذلك من اجل الرغبة في سد عجز الموازنة العامة وإعادة التوازن بين العائدات والمصروفات بالإضافة الى تمكين القطاع الخاص من المساهمة في التنمية وتطوير الاقتصاد المحلي وزيادة قدرته على إدارة المشاريع الاقتصادية المختلفة بصورة فعالة، وعليه عرفت عملية التحول بانها "مجموعة السياسات المتكاملة التي تهدف الاعتماد الأكبر على اليات السوق ومبادئ القطاع الخاص والمنافسة من اجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية [١]. ومن التعاريف المهمة أيضا التي توضح مفهوم التحول الاقتصادي هو تعريفها بانها "تقليص دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص في تملك وإدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية المختلفة" [٢]. كما وصف التحول بانه عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية، أي الغاء القديم وتأسيس نظام جديد وانتقال الاقتصاد من نظام معين الى نظام أكثر تطورا وأكثر تناسبا للواقع. وهذا يعني ان عملية التحول هي عملية تغيير فعلي تلبي احتياجات الواقع من حيث الأفراد والمؤسسات والحكومات والعلاقات الدولية من خلال إعادة هيكلة الأنشطة القديمة الى أنشطة جديدة[٣]. وبذلك فهو يعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تتراوح بين تخصيص جديد للموارد وإعادة هيكلة للمشروعات، وبين رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ولكي تتحقق هذه الأهداف ينبغي توفير اطار مؤسسي قانوني يحمي الملكية الخاصة ويوسع الحركة في النشاط الاقتصادي[٤].

أولا: أهمية التحول

كان التفكير في التحول الاقتصادي ينظر اليه في المقام الأول بنظرة التغيير الهيكلي، بمعنى تغيرات في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، من خلال اتباع عدة إجراءات تخص كل تقييد لدور الدولة وتشجيع للاستثمارات الأجنبية والمحلية ودعم الملكية الخاصة وغيرها من السياسات المتبعة الأخرى التي أثبتت إمكانياتها في إنقاذ حالات بعض الدول التي كانت تعاني مشاكل اقتصادية بناءا على التجربة التاريخية للبلدان المتقدمة التي انتهجت السياسة ذاتها. ومع مرور الوقت أصبحت نظرية للتنمية تشير الى التحول على انه مفهوم أوسع بكثير من التغيير الهيكلي، كونه متعلق بمجموعة من قضايا

وعمليات لا تتعلق فقط في الجانب الاقتصادي، وإنما تخص بما في ذلك النمو السكاني والتوزيع المكاني للسكان، والتحول الديموغرافي والتغيرات المؤسسية والتغيرات في الهياكل الأساسية للقطاعات الإنتاجية، وما الى ذلك العديد من القضايا الاجتماعية والتنموية التي ينبغي ان تصاحب عملية التحول الاقتصادي الناجحة والقادرة على خلق مكاسب حقيقية وتغيير في البنى التحتية، فضلا عن تحسين نوعية الحياة للغالبية من السكان وبالتالي تصحيح الوضع الاقتصادي(٥). وعلى الرغم من أهمية التحول الاقتصادي الا انه يجب توسيع نطاق الدراسات لمعرفة أثار التحول الاقتصادي على البلدان النامية خاصة، فضلا على دراسة الأثار المباشرة وغير المباشرة على التنمية والفقر، كما يجب تصميم هياكل وأدوات وسياسات التحول وتنفيذها بما يناسب البيئة الاقتصادية للبلد المعني، بمعنى توظيف موارده بما يتناسب مع احتياجاته وإمكانياته لضمان الحصول على نتائج إيجابية في التنمية طويلة الأجل(٦). وعلى هذا الأساس فان مبررات التحول في الكثير من الاقتصادات تتلخص أهميتها للأسباب الآتية (٧):

١. تدني كفاءة القطاع العام بسبب تفشي الفساد الإداري والمالي على أجهزة القطاع العام وتخلف الإدارة، فضلا عن سياسات التدخل الحكومي المتمثلة بسياسة الدعم والتسعير التي أدت الى تدني الكفاءة الإنتاجية في منشات القطاع العام وانخفاض الفائض الاقتصادي، وزيادة الإنفاق الحكومي وابتعاده عن القاعدة الاقتصادية لمصادره الحقيقية، والتي بدورها ألغت حافز خفض الكلفة وتحسين الإنتاجية لدى هذه المنشآت وتسببت بتراجع قدرتها التنافسية.

٢. عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بسبب فشل القطاع العام في توليد فائض اقتصادي يمكن استثماره من اجل خلق تنوع اقتصادي من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية. وخفض العجز المتحقق في ميزان المدفوعات والذي يعتمد في تداولاته على السلع الاستهلاكية والذي غالبا ما يكون على حساب تدهور السلع الإنتاجية.

٣. المديونية الخارجية والتي تعد الدافع الأساس لتبني سياسة التحول الى اقتصاد السوق.

بالإضافة الى ما سبق فان التحول الاقتصاد من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق أهمية كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال الاتي (٨):

١. زيادة إنتاجية راس المال البشري حيث يسهم في زيادة إنتاجية العمل والتطوير المالي مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢. رفع معدلات التبادل التجاري فعندما تنوع سلة الصادرات فان مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد أكبر من السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ومن ثم ارتفاع معدل التبادل التجاري.

٣. زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج وفاعلية في النشاط الاقتصادي.

٤. ان التحول الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل القومي يقود الى زيادة الطلب على العمل من خلال زيادة معدلات الإنتاج في عدد كبير من القطاعات والأنشطة المنتجة، الأمر الذي يؤدي الى تقليص معدلات البطالة.

وعليه تكمن أهمية التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق في تحقيق التنوع الاقتصادي، ولما ينتج عنه من عوامل تخدم التنمية الاقتصادية والتخلص من تدخل الدولة التي تعاني منها تلك الاقتصادات، وتعد الخصخصة وزيادة التدفقات الأجنبية وتنشيط فعالية القطاع الخاص من اهم السياسات التي تسهم لإحداث هذا التحول، كونه إجراء إصلاحي لمعالجة المشاكل المتراكمة كالمديونية الخارجية وظاهرتي الفقر والبطالة وتصحيح الهيكل الإنتاجي وغيرها.

ثانيا: أنواع التحول

هناك شبه اتفاق على قواعد التحول للاقتصاد الحر، ولكن هناك بعض الاختلاف في طرق التطبيق تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى، وقد حددت الأدبيات الاقتصادية طريقتين للتحول، حيث ان كل بلد يسعى الى ان يسلك المسار الأمثل الذي يضمن له الوصول الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة بأقصى درجة ممكنة من النجاح وبأقل تكاليف وعلى وفق ما لديه من إمكانيات، وما يحيط به من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية. وأنواع التحول هي[٩]:

١. الانتقال الكامل (استراتيجية الصدمة)

سميت بهذا الاسم كونها تتضمن تحقيق تحول سريع ومفاجئ نحو النظام الاقتصادي الآخر من خلال اعتماد الية السوق، ويهدف الى استبدال اليات التخطيط المركزي باقتصاد السوق من خلال دفعة واحدة من الإصلاحات تشتمل على تحرير الأسعار من القيود يرافقه برنامج تثبيت اقتصادي لاستعادة الاستقرار للأسعار. وتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق توازن الموازنة العامة، وتحجيم الائتمان، وخصخصة منشات الدولة الاقتصادية وإزالة القيود لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال [١٠]. ويعتمد منهج الانتقال الكامل او العلاج بالصدمة على الانفتاح الكامل والشامل للاقتصاد على العالم، وبأقل قدر من القيود والشروط، فمن خلال هذا المنهج يتم الانتقال او التحول بشكل أوسع يشمل كافة القطاعات في ان واحد، وإصلاح اليات الاقتصاد الكلي عبر السياسة النقدية وأدواتها واعتماد حرية أسعار الصرف ورفع الدعم الحكومي [١١]. وتتضمن هذه الطريقة مجموعة من الإجراءات منها [١٢]:

أ. تحرير الأسعار والتجارة وقابلية تحويل العملة.

ب. تحويل ملكية الكثير المشروعات الحكومية الى القطاع الخاص وإزالة الاحتكارات الكبيرة.

ت. إصلاح النظم القانونية والمالية والمحاسبية والمؤسسات المدنية وتأسيس إطار قانوني ومؤسساتي يتوافق مع الواقع الجديد لضمان حقوق الملكية الخاصة وتفعيل دور القانون في حماية تلك الحقوق.

ث. تحرير النشاط الاقتصادي على نحو يتماشى مع إعادة تخصيص الموارد بما يحقق الاستخدام الأكثر كفاءة مع وجود إدارة فاعلة للمؤسسات الجديدة.

ويؤكد مؤيدو هذه الاستراتيجية على أهمية التركيز الشامل على جميع تفاصيل عملية التحول في الوقت ذاته وبطريقة منسقة ومنتظمة، وبخلاف ذلك سوف يتخللها التناقض. وبحسب مؤيدي هذا المسار فهو يتسم بالعديد من الإيجابيات وهي كما يأتي [١٣]:

أ. تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي ضبط معدلات التضخم من خلال امتصاص فائض الطلب الكلي عن طريق احدى اليات خفض الدعم السلعي او إلغائه او إحداث المزيد من العجز في الميزان التجاري من خلال تخفيض حجم الاستيراد بهدف التأثير على القدرات الشرائية وتحجيمها وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعري مقبول.

ب. ان خصخصة المؤسسات تساهم بتخفيض حجم الدين العام من خلال استخدام حصيلة البيع لسداد الديون والتخلص من أعباءها، كما تعمل الخصخصة السريعة على ترشيد الإنفاق العام، حيث يتم توجيهه نحو مشاريع البنى التحتية وتطوير الموارد البشرية التي يحتاجها القطاع الخاص.

ت. ان العلاج بالصدمة في التحول الاقتصادي قد يمكن من الوصول السريع الى التقارب في العلاقات النسبية للأسعار في الأسواق المحلية مع نظيراتها الدولية، وهو ما يمكن اقتصادات الدول المتحولة من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة.

وهذا لا يعني عدم وجود سلبيات في هذه الاستراتيجية، فان السير المتعجل والتحول بالصدمة لا يؤد بالضرورة الى رفع فاعلية تخصيص الموارد، وإنما قد يتسبب في تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الإنتاج، في المقابل يؤدي الى إغراق الاسواق المحلية بالسلع الأجنبية وتدهور مستوى الناتج المحلي الإجمالي [١٤].

٢. الانتقال الجزئي (استراتيجية التدريج)

يعد هذا النهج نقيضا للنهج السريع والتحول بالصدمة، حيث ينصرف الى تبني إصلاحات جزئية وعلى مراحل، في قطاع معين او إقليم معين، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على أسلوب التدرج في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي على اعتبار ان بعض الإصلاحات تعد شرطا مسبقا لإصلاحات أخرى، وتستند هذه الاستراتيجية الى الحصول على المكاسب الاقتصادية التي تشكل قوة دفع لإجراء إصلاحات أخرى [١٥]. ان هذا النوع من مناهج التحول الى اقتصاد السوق يكون الانتقال من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق بشكل تدريجي خطوة خطوة، بمعنى الانتقال بشكل جزئي. اذ يتضمن هذا المنهج تبني إصلاحات جزئية وعلى مراحل، أي ان الحكومة تقوم برسم أهداف محددة من اجل الاستعداد لعملية تبني

اقتصاد السوق، ويتم التعامل مع ثلاثة عناصر مترابطة (التثبيت الاقتصادي، التغييرات الهيكلية والمؤسسية، تحرير أسعار التجارة) ولكل منها أفق زمني معين، كما ينبغي على الحكومة ان تكون قادرة للسيطرة على متغيرات الاقتصاد الجزئي والكلي على السواء [١٦]. ويتم ذلك من خلال وضع خطوات أولية وجدول زمني لتنفيذ عملية التحول بأكملها، ثم تؤطر بقوانين وتشريعات وبعدها خلق المؤسسات التي تختص بعملية تنفيذ هذه السياسة. والتعامل يكون مع ثلاثة عناصر مترابطة مع بعضها وهي [١٧]:

أ. تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي الكلي.

ب. التغييرات الهيكلية والمؤسسية.

ت. تحرير الأسعار والتجارة.

ولكل منها سقف زمني للتنفيذ مع التأكيد على حصول الترابط بين هذه العناصر، كما ويجب ان تتسم هذه الإجراءات بالمرونة من اجل التعديل والتغيير وفقا للظروف والتطورات. ويمكن تلخيص إيجابيات التحول التدريجي بالآتي [١٨]:

أ. ان اهم ما يميز هذه الاستراتيجية في التحول الاقتصادي هو انه قائم على أساس تشخيص الاختلالات البنيوية وتحديد نقاط الضعف قبل وأثناء مراحل التحول بما يؤمن مسارا يتماشى مع الخطط التنموية.

ب. يضمن توفر البيئة الاجتماعية الملائمة لتقبل عملية الخصخصة، وذلك ان التدرج بالتطبيق يضمن انعكاس معدلات البطالة غير المحسوسة، وبما لا يثير حفيظة شرائح كبيرة من المجتمع، كما يضمن عدم انعكاس التطبيق التحولي بما يشكل زيادة في معدلات الفقر بين أفراد المجتمع.

ت. يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنه يجري وفقا لخطوات مرحلية يمكن لها ان تمتص أي ضغوط تضخمية محتملة، وهو ما ينسجم مع الظروف والأهداف التنموية للاقتصادات الأقل نموا، لأنها تسعى الى التغيير الهيكلي من خلال تنمية القدرات الإنتاجية بما يوازن فائض الطلب الكلي، وهو ما يحفز القطاع الخاص وينمي قدراته.

٣. سياسات التصحيح والتثبيت الهيكلي

ينطلق مصممو سياسات الإصلاح الاقتصادي من رؤية مفادها ان جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية مثل الركود الاقتصادي، تضخم، بطالة، ارتفاع مستويات الفقر ... الخ إنما تعود الى سبب رئيس وهو التشوهات الكثيرة في الية عمل السوق وتحديدا حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة في اللوائح التنظيمية للأسواق. لذا فان عملية التحول تعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تتراوح بين تخصيص جديد للموارد وإعادة هيكلة المشروعات، فضلا عن رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ولكي تتحقق هذه الأهداف ينبغي توفير إطار او بيئة مأمونة وإطار مؤسسي قانوني يحمي الملكية الخاصة ويوسع الحرية والحركة في النشاط الاقتصادي. وهذا لا يعني عدم تدخل الدولة مطلقا في النشاط الاقتصادي، بل هناك ضرورة بقاء دور الدولة من خلال

اتباعها سياسات محفزة للسوق تهدف الى زيادة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية من خلال القيام بالسياسات الآتية [١٩].

أ. سياسة الاستقرار والتكييف الهيكلي: هي السياسات التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل إيجاد التناغم والتوافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف وضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي بالاعتماد على إجراءات تعمل على تحفيز جميع القطاعات، فضلا عن تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات السعرية وتعزيز المنافسة واستعادة التوازن الداخلي والخارجي وتقوية وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن سياسات الاستقرار التي تهدف الى تحسين الموارد ورفع كفاءتها [٢٠].

ب. سياسة الخصخصة: ان مفهوم الخصخصة من المفاهيم الشائعة في الأدبيات الاقتصادية ومن أكثر المصطلحات التي دار حولها نقاش بين الاقتصاديين لتحديد مفهوم واضح ومحدد لها بسبب اختلاف زوايا وجهات النظر، وعليه أصبحت ظاهرة في غاية الأهمية بين الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وتعد الخصخصة جزءا من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي ملازمة لعملية التحول وتصحيح مسار الاقتصاد. وتعرف الخصخصة بانها انتقال ملكية وحدات القطاع العام المملوكة للدولة الى القطاع الخاص عن طريق البيع وذلك من ضمن مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية المعتمدة بصورة أساسية على اليات السوق الحر [٢١]. وتهدف سياسة الخصخصة الى تفعيل دور القطاع الخاص من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، وعليه يجب رسم سياسة واضحة وشفافة للخصخصة واتباع الأساليب المناسبة للحصول بالنهاية على نتائج إيجابية، ويمكن تحديد هذه الأهداف بالاتي [٢٢]:

- تحسين الأداء لرفع الكفاءة الاقتصادية لكون القطاع الخاص يتميز بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية.
- زيادة المنافسة وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال الحفاظ على جودة المنتج وتحقيقه للأرباح العالية وبأقل التكاليف، مما يضمن بقاءه في منافسة الأسواق العالمية، ويعد هذا من الأهداف الأساسية في اقتصادات السوق.
- دعم الموازنة وتخفيض العجز وذلك من خلال توقف الدولة من دعم المشروعات الخاسرة وتوجيه مواردها لدعم قطاعات البنى التحتية والخدمات التعليم والصحة والاهتمام بالبيئة، فضلا عن المشروعات الاستراتيجية التي تحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.
- توسيع وتطوير الأسواق المالية وتقويمها وذلك لان الخصخصة لا تتم بطريقة مقبولة دون وجود سوق متطور للأوراق المالية يتسم بالشفافية وقاعدة معلوماتية واضحة.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب.

- مكافحة التضخم من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وتوجيه القطاع الخاص للاستثمار بالمشاريع الإنتاجية والسيطرة على تذبذب الأرقام القياسية للأسعار.
- خفض العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات وبالتالي توفير النقد الأجنبي للبلد.
- وفي الأمد الطويل تهدف الخصخصة الى خلق فرص عمل وإعادة التوازن الى سوق العمل والقضاء على البطالة.

وتمثل الخصخصة أحد اهم اليات التحول نحو اقتصاد السوق من خلال تأكيدها على تعزيز الملكية الخاصة وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني، واطلاق النشاط الخاص الأجنبي والمحلي والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وان عدم استخدام هذه الأداة جعل من اقتصاد السوق امرآ هامشا وبالتالي فان عدم تفعيل اكبر أداة من أدوات التحول بعد تهيئة البيئة الملائمة يعد معوقا من معوقات الانتقال نحو اقتصاد السوق [٢٣].

ت. سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي: ان التحول الاقتصادي ينصب في اتجاهات متقابلة في مضامين العملية الاقتصادية عبر التغيرات المؤسسية التي ستفرضها شروط عمل السوق، التي تتضمن إزالة القيود التي يمارسها القطاع العام على الأسواق المالية والسلع والخدمات من اجل ممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء فرصة لنظام السوق، وعليه ينطوي التحول على تحرير الأسعار والتجارة ورفع القيود المفروضة من الدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن زيادة قدرة السلعة المحلية على منافسة السلع الخارجية [٢٤].

ث. سياسة تحفيز الاستثمار الأجنبي: ان الاستثمار الأجنبي هو ظاهرة قديمة بمفهومها حيث تناولها معظم الاقتصاديين قديما باسم حركة راس المال، وأخذت هذا الظاهرة تتطور في مطلع القرن العشرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، كما شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا بسبب التغيرات السريعة والكبيرة في الاقتصاد العالمي، وهذا يعود الى فشل سياسة الإقراض وظهور أزمة المديونية العالمية، ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بانه "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمى البلد الأم بامتلاك أصول او موجودات ثابتة في بلد اخر يسمى البلد المستقبل مع وجود النية في أدارة ذلك الأصل" [٢٥]. وفي ظل هذا السياق يظهر ان الاستثمار الأجنبي بما يمتلكه من مهارات وأدوات وتكنولوجيا متطورة يمثل دعامة أساسية للانطلاق لعملية التنمية. لذا فانه يجب العمل على جذب وتوفير المناخ الملائم له، ويكون الاستثمار الأجنبي على نوعين الأول: هو الاستثمار الأجنبي المباشر ويعرف وفقا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بانه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار اليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد اخر مبني على وجود مصلحة مشتركة وعلاقة طويلة الأجل بينهما، إضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة

الاصلية بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة او غير مساهمة. اما الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعرف بانه استثمار قصير الأجل ويسمى الاستثمار في حافظة الأوراق المالية، أي انه استثمار في الأسهم والسندات الخاصة او العامة من اجل الاستفادة من الأرباح عن طريق المضاربة في أسواق الدولة المضيفة له [٢٦]. وعلى الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي الخاص للاقتصادات النامية الان ان محدداته لم تحضي الا بالقليل من الاهتمام وذلك بسبب الأهمية النسبية الطاغية للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، بالإضافة الى الحاجة لإعادة صياغة نظريات الاستثمار والتي خلقت لتلائم لاقتصادات الدول المتقدمة ولا تلائم الهياكل الاقتصادية المتهالكة كما هو الحال في معظم الدول النامية، نظرا لاعتمادهم على الاقتراض الخارجي لردم فجوة التمويل المحلي [٢٧]. ومن اجل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من المحددات الأساسية لعملية التحول لنظام السوق يجب توفير بيئة جاذبة لتلك الاستثمارات من جميع النواحي الاقتصادية التي تتمثل بالموارد الطبيعية القابلة للاستغلال والأيدي العاملة والكفاءات، فضلا عن توفر الاستقرار السياسي، بالإضافة الى توفر قوانين وتشريعات لحماية المستثمر من جهة وحماية البلد المضيف من جهة أخرى. وعليه فقد ارتبطت الية التحول نحو تنشيط دور القطاع الخاص بعمليات الإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي، اذ ان سياسات الإصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ككل، والتي سببها أداء مؤسسات القطاع العام ومستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي، وهنا يجب إبراز دور القطاع الخاص وجعله محور رئيس من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي ومن ثم قيام عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال وحقيقي. ويتم ذلك من خلال ما يأتي [٢٨]:

- تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية التي تكون أسعارها عرضة للتذبذبات
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين استغلال الموارد بصوره أكثر كفاءة وفعالية.
- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية.
- خلق فرص عمل جديدة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شانها ان تساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفيف من البطالة.
- الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب والاستفادة من التطور التكنولوجي.
- بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة اعلى من قبل القطاع الخاص كخدمات النقل والمياه والطاقة.

وتجسدت تلك السياسات بإجراءات اليات التحول في ملكية المؤسسات العامة الى الملكية الخاصة وسياسات التحرر الاقتصادي وتوافر النظام القانوني والمؤسساتي وجميع هذه السياسات والإجراءات كانت تهدف الى تعميم فلسفة مفادها [٢٩]:

أ. نقل ملكية مشروعات القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة).

ب. إجراءات التحرر الاقتصادي والذي يشير في اقتصادات السوق الى التخلص من القيود المفروضة على الأسعار والتخفيف من قيود التجارة في بعض القطاعات الخاضعة لإجراءات تنظيمية شديدة. كما ان التحرير يشير الى حرية دخول المؤسسات الى ميادين الإنتاج والخدمات والتجارة بما في ذلك حرية افتتاح مشروعات أعمال جديدة وتوسيع القائمة منها او تجزئتها. لذا فان توفر الشروط المهنية لانطلاق عمل اليات السوق عير التغيرات المؤسسية التي ستفرضها شروط عمل السوق. وتنطوي هذه الإجراءات على تحرير الأسعار وإصلاح النظام المالي.

ت. توافر النظام القانوني والإطار المؤسساتي يعد النجاح في تامين بيئة قانونية وإدارية موازية لعملية التحول الاقتصادي عامل أساس في تقويم عملية التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي الى الية السوق. اذ أكثر ما يعاب على البلدان النامية بانها أغفلت الأطر القانونية الواجب توفرها لتقويم عملية الإصلاحات الاقتصادية. لذا فان وضع التشريعات المناسبة لآلية عمل السوق هي الأكثر أهمية في تحليل السياسة الاقتصادية.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي

ان التحول غير المدروس أوقع الاقتصاد العراقي بفخ أكبر وصعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية متزايدة، اذ أصبح أكثر هشاشة وعرضة للانهيار بسبب تناقض السياسات الاقتصادية المتبعة، فضلا عن غياب الاستراتيجية الصحيحة عبر الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، اذ بات الاقتصاد العراقي متخبط ما بين تدخل الدولة ونظام السوق، وتعد هذه احدى أكبر العقبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي ولعل السبب الأكبر في ذلك هو ان التحول الاقتصادي لم يكتمل بعد على الرغم من مرور ما يقارب عقدين من الزمن. يضاف الى ذلك عدم تحقق التوازن بين القطاعات النفطية وغير النفطية في مساهماتها بتكوين الناتج المحلي الإجمالي. والذي من خلاله نستدل على الاختلالات الهيكلية الأخرى المترتبة عليها، مثل اختلال ميزان المدفوعات وعدم تفعيل دور القطاع الخاص لتنشيط القطاعات الإنتاجية، فضلا عن تزايد حجم المديونية وتزايد أعباءها، إضافة الى إخفاقات عملية التنمية واستمرار الواقع المتردي للبنى التحتية والتعليم والصحة والخدمات الأخرى. ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول الاختلال الهيكلي الحاصل في القطاعات الرئيسة ومساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت وتنشيط سوق العمل. إضافة الى اختلالات التجارة الخارجية وهيكل الصادرات وعجز ميزان المدفوعات الناتج عن اعتماده على سلعة تصديرية واحدة. فضلا عن واقع التحول الاقتصادي ودور تدفقات الاستثمار الأجنبي في محاولة إصلاح الواقع الاقتصادي كونه أحد اهم اليات التحول، الى جانب تحجيم دور الدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص.

أولا: مشاكل الواقع الريعي

ان سيادة الصفة الريعية على الاقتصاد العراقي أدت الى العديد من المشاكل، أبرزها تفاقم الاختلالات الهيكلية في مجمل فعاليات الاقتصاد العراقي، فضلا عن التفاوت الحاد بين مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في كل من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، مع الضعف الواضح لإداء القطاع النفطي. بالإضافة الى هدر الموارد المالية وتفشي الفساد المالي والإداري وتخلف المشاريع الإنتاجية، وتردي الوضع الأمني، واختلال هيكل التجارة الخارجية، واتباع سياسات مالية ونقدية خاطئة من اجل إيجاد حلول مؤقتة وتجاهل الأثر السلبي لها وتفاقم الأخطاء والتراكمات السلبية [٣٠].

ثانيا: الاختلال الهيكلي

ان الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي يعود سببها الرئيس الى سيطرة الصفة الريعية، اذ يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو الايراد المتأتي من القطاع النفطي، وان الارتفاع الذي حصل في معدل النمو الاقتصادي خلال فترات متفاوتة لم يكن ناجما عن ارتفاع حقيقي في إنتاجية القطاعات السلعية، وإنما كان مصدره الرئيس هو الزيادة في الإيرادات النفطية، بمعنى ان هذا النمو قد نشأ على اختلال، وعندما فرضت العقوبات الاقتصادية وتم حظر تصدير النفط انهارت معدلات النمو، أي ان النمو الذي حدث في هيكل الاقتصاد العراقي سابقا لم يكن نمواً حقيقياً، وإنما كان نمواً لقطاع واحد فقط مع إهمال شبه تام للقطاعات الأخرى[٣١]. واستمر الاقتصاد العراقي على الوتيرة نفسها مما أدى الى تفاقم المشكلة، بسبب هيمنة القطاع النفطي من جهة، وإهمال القطاعات غير النفطية من جهة اخرى. وفيما يأتي يمكن توضيح أبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

١. اختلال القطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي الإجمالي:

أ. الخصائص الهيكلية للقطاع الصناعي: فعلى الرغم من ان القطاع الخاص يمثل ٩٨,٣% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة (١٧٧٥٢) منشاة في مقابل ١,٥% مملوكة للدولة، ٠,٢% ذات ملكية مشتركة، الا ان هذا التوزيع لا يعكس مساهمتها في إجمالي الإنتاج الصناعي. وان شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في العراق، اذ انها مسؤولة عن انتاج ٩٠% من إجمالي الإنتاج الصناعي. ومن ناحية أخرى فان جميع معامل الشركات العامة تتسم بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل، لتنعكس سلبا على الأداء العام للمنظومة الصناعية وبذلك بقيت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا، واستمر انخفاض القيمة المضافة للإنتاج الصناعي لتصبح سالبة في عدد من الشركات، وينعكس تدهور المنشآت الصناعية على أداء التصدير. كما ان القطاع الصناعي لا يمثل دورا كبيرا في تشغيل الأيدي العاملة في العراق، وبسبب تدني إنتاجية اغلب شركات القطاع العام باتت تعتمد على الإعانات الحكومية والدعم لسداد أجور العاملين، مما يجعل القطاع الصناعي ذو مردود سلبي وعبء على كاهل الاقتصاد العراقي [٣٢].

ب. الخصائص الهيكلية للقطاع الزراعي: ان القطاع الزراعي كان السلاح الأقوى لمواجهة العقوبات الاقتصادية فيما مضى والتي دامت ١٣ عام، من ناحية تامين المستلزمات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتوفيرها للمواطن، الا ان واقع الزراعة بعد عام ٢٠٠٣ قد تردى وتراجع كثيرا، اذ انحسرت الأراضي المزروعة الصالحة للزراعة وتقلص حجم الإنتاج الزراعي لتصل نسبة مساهمته الى اقل من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي بأفضل الأحوال. وجاء ذلك نتيجة لإهمال القطاع الزراعي. وتبني سياسات خاطئة، وأساليب عمل غير كفوءة على مدى عقود من الزمن. مما أدت الى تراكم الأخطاء وهدر في الموارد الطبيعية المتوفرة، وضعف الإمكانيات، فضلا عن ارتفاع ظاهرة التصحر وانخفاض مستوى المياه وزحف السكن العشوائي باتجاه المناطق الزراعية وتحويل الأراضي الزراعية الى مناطق سكنية وتحول المزارعين للعمل في مؤسستي الجيش والشرطة وأعمال أخرى خارج نطاق القطاع الزراعي، وقد أصبح هذا القطاع يعاني من تدهور وتخلف في جميع أنشطته ولاسيما المشاكل المتعلقة بانخفاض إنتاجية الأرض الزراعية والعمل، والتي أدت بدورها الى انكماش الزراعة وتدهور المستويات الاجتماعية للمزارعين، وتدهور مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في البلد. فضلا عن إغراق السوق المحلية الناتجة عن اتباع سياسة الباب المفتوح [٣٣].

ثالثا: الاختلال في هيكل التجارة الخارجية

إنَّ الهيكل السلعي للصادرات يعد الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، لكونها موردا مهما للنقد الأجنبي واحد المصادر المهمة لتمويل التنمية، فتنوع الصادرات يعكس تحسنا إنتاجيا على المستوى المحلي، وبالتالي يصدر ما يفيض عن حاجته[٣٤]. اما في الاقتصاد العراقي والذي يعتمد في تجارته الخارجية على تصدير سلعة واحدة واستيراداته تشكل قائمة لا حصر لها من السلع الاستهلاكية في الغالب، الأمر الذي أدى الى اختلال في ميزان المدفوعات وبخاصة في الميزان التجاري منه [٣٥].

ويتكون هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي من الآتي:

١. هيكل الصادرات: ان الاقتصاد العراقي يكاد ينعدم فيه الإنتاج المعد للتصدير، مما جعل قطاع النفط هو المتحكم في الاقتصاد. ومما لاشك فيه ان الاعتماد على تصدير سلعة واحدة يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية، ويجعل من الاقتصاد أسيرا لتقلبات أسعار هذه السلعة في السوق العالمية، وبالتالي فان محاولة تنويع هيكل الصادرات امر حيوي يحقق التنمية الاقتصادية ويدعم هيكل الصادرات[٣٦].

٢. هيكل الاستيرادات: ان هيكل الاستيرادات في الميزان التجاري العراقي يشير الى تعاظم السلع الاستهلاكية وليس الاستثمارية، كما ان مدى التنوع من السلع وبنسب تكاد تكون ثابتة يدل على ضعف وعدم تطور الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية والخدمات الأخرى وإحلالها محل السلع المستوردة على مدار سنوات من اتباع سياسة السوق المفتوح [٣٧].

رابعا: الاختلال والتضخم الوظيفي

إنَّ توليد طبقة واسعة من الموظفين الحكوميين تتسع باتساع الموارد النفطية ولا تضيق في حقبة الركود والانكماش الاقتصادي قد أدت الى تفاقم الاختلالات والمشاكل ومن بينها تنامي معدلات البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العاملين وتفضيل العمل بالقطاع العام على حساب القطاع الخاص وتدهور الإنتاج وتزايد الأعباء والبيروقراطية في مختلف مؤسسات الدولة، فقد مارست الحكومات المتعاقبة خلال العقدين السابقين سياسة التوظيف الواسعة غير المرتبط بالحاجة الفعلية او الإمكانيات الاقتصادية في بلد يعاني اختلالات بنيوية عميقة. وبتراكم الإضافات في الرواتب والمخصصات اذ يبلغ حجم الرواتب والمخصصات قرابة (٤٤) مليار دولار سنويا، وبنسبة متصاعدة وهو يمثل القسط شبه الثابت في الشق التشغيلي من الموازنة العامة، مما يعني ان الموازنة التشغيلية في جانبها الأنفاقي أصبحت مقيدة بقسط الرواتب الكبير، وبذلك حملت السياسة المالية أعباء لا فكاك منها، ولا سيما وان الدراسات تشير في مقابل ذلك الى تدني إنتاجية العاملين في القطاع العام [٣٨].

خامسا: الفساد المالي والإداري

يؤدي الفساد المالي والإداري الى عرقلة سير خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق، وذلك لما تسببه من مشاكل عجز كبيرة وتشوهات على مستوى القطاعات الاقتصادية، ويسهم انتشار الفساد على صعيد تعاملات القطاع الخاص مع الموظفين العموميين في ازدياد تكلفة المعاملات التجارية عبر ارتفاع سعر قيم المدفوعات، والذي يؤثر على النفقات الإدارية المتأتية من عمليات التفاوض مع المسؤولين. فضلا عن خطورة انتهاك خصوصية الاتفاقيات وانكشافها والتلاعب بالعقود بكافة أشكالها مما يقود الى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المشاريع وبخاصة مشروعات البنى التحتية، فضلا عن هيكلة معظم المنشآت الإنتاجية التي كانت قائمة وغلق أبوابها لصالح قطاع الاستيراد الاستهلاكي مع بقاء تكاليفها التشغيلية سارية من دون ان يكون لها أي مستوى انتاجي فعلي. كما يتسبب في تعقيد ظروف المناخ الاستثماري وجعل بيئة الاقتصاد العراقي طاردة للاستثمارات[٣٩]. وبالتالي يؤثر الفساد على مختلف المؤشرات الاقتصادية من خلال الحد من النمو الاقتصادي، اذ يؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لان الاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد، لما يسببه الأخير من هدر الموارد وعدم التخصيص الأمثل لها وعدم القدرة على التخطيط الاقتصادي المتكامل نتيجة النقص الحاصل في الموارد الموجهة لتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد [٤٠].

سادسا: تدني مستوى التشغيل

أدت السياسات الاقتصادية الخاطئة في السنوات السابقة، فضلا عن تفشي الفساد المالي والإداري الى تبديد موارد البلد المالية، بالإضافة الى عدم وجود خطط حقيقية وفاعلة تتلاءم مع واقع التحول وتنشيط القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار التي تعمل على تنشيط القطاعات الرئيسة، والذي

بمقدوره استيعاب فائض عرض العمل ومخرجات القطاع التعليمي، بالإضافة الى ارتفاع معدل النمو السكاني، مما جعل العراق يعاني من مختلف أنواع البطالة (٤١).

اذ يعد الانقطاع بين نوع الطلب على القوى العاملة ومخرجات القطاع التعليمي من أكبر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وذلك لجمود مؤسسات التعليم وعدم تلبية متطلبات سوق العمل بنوعية العمالة المطلوبة. فضلا عن ان سوق العمل هي الأخرى تعاني من قصور الطلب بسبب تدني مستويات الإنتاج في معظم القطاعات الإنتاجية خارج القطاع الريعي، لذلك نجد نسبة كبيرة من الخريجين يعانون من البطالة هذا فضلا عن الفئات الأخرى خارج نطاق التعليم. والذين يمكن تصنيفهم الى ثلاثة أصناف، الخريجون الذين تلتزم الدولة بتعيينهم مثل الاختصاصات الطبية، والخريجون الذين يمثلون جزءا من حاجة القطاع الخاص مثل الاختصاصات الهندسية وبعض الاختصاصات العلمية، والخريجون الذين لا يحتاجهم سوق العمل بسبب عدم امتلاكهم المؤهل المناسب له، بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل، فضلا عن ان عدم قدرة القطاعات المختلفة على استيعاب فائض العمالة بسبب ضعف النمو فيها. مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع. لسهولة الدخول اليه من الناحية الإجرائية وعدم حاجته الى مؤهلات علمية محددة، مما يعني تولد البطالة المقنعة بسبب ممارستهم لأعمال لا تنطبق مع اختصاصاتهم ويذكر ان هناك تنامي ملحوظ في اعداد العمالة الأجنبية الوافدة (الآسيوية خاصة) قد دخلت الى سوق العمل في العراق وزاحمت العمالة المحلية لأسباب عديدة، تأتي في مقدمتها انخفاض مستوى أجورهم وتفانيهم في العمل (٤٢).

سابعا: تردي مستوى الخدمات العامة

على الرغم من ان العراق بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية الا انه يفتقر الى البنى التحتية الاقتصادية بمختلف مجالاتها من طرق وجسور ووسائل نقل وكهرباء، فضلا عن شحة المياه ورداءة الاتصالات، الى جانب تدهور المؤسسات الصحية والتعليمية والمصرفية، التي تعرض معظمها للتدمير والتخريب بسبب ما مر به العراق من حروب وعقوبات اقتصادية، الأمر الذي قاد الى تردي وضع الخدمات العامة وعدم وجود استراتيجية صحيحة للنهوض بواقعها وتنمية قدراتها، ومنها ما يأتي:

١.الخدمات العامة: ان تردي الخدمات العامة كالكهرباء والماء والاتصالات وغيرها من الخدمات والتي تعد من ضروريات الحياة لتوفير معيشة كريمة للمواطن أدى الى آثار خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن عدم القدرة على إصلاحها وتطويرها بالرغم من المبالغ الضخمة التي أنفقت في هذا المجال، سواء من الموارد الداخلية او من خلال منح ومساعدات خارجية، ويعود ذلك الى الأضرار السابقة التي لحقت بالبنى التحتية للبلد الناجمة عن الحروب المتعاقبة، بالإضافة الى فترة الانعزال عن العالم الخارجي، وانقطاع التمويل نتيجة الى حظر تصدير المورد الممول الوحيد في العراق، فضلا عن هشاشة الوضع الأمني واستفحال الفساد وتخبط سياسات الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣. مما كونت أزمة حقيقية جعلت من الصعب إصلاحها وتقويم مساراتها (٤٣).

٢. الصحة: ان النظام الصحي في العراق علامة أخرى من علامات تداعيات النظام الاقتصادي المتبع في البلد، فعلى الرغم من الزيادة السكانية المستمرة، الا ان المؤسسات الصحية لم تواكب هذه الزيادة والتحديات متعددة الجوانب. فضلا عن الإهمال التام الحاصل في القطاع الصحي، فجميع المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية تعاني من نقص مزمن في المستلزمات الطبية، والتي تؤثر سلبيا على نطاق الصحة بصورة العامة. وعلى الرغم من تزايد الإنفاق الحكومي المتزايد الا انه لم يتغير شيء في واقع النظام الصحي المتردي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وان السياسة المتبعة والتحول الى نظام السوق لم تحقق أي من النتائج المرجوة لها، ويعود ذلك الى سوء الإدارة التخطيطية وعدم تحديد الخطوات والأهداف بشكل واضح ليتم تحقيقها بشكل تدريجي مع عدم توافر إمكانية معالجة الأزمات التي تم مواجهتها في كل مرحلة من مراحل التحول [٤٤].

٣. التعليم: ان مشكلة التعليم في العراق قد تفاقمت هي الأخرى بشكل كبير، فقد عانى قطاع التعليم كما عانت كافة القطاعات الخدمية والاقتصادية، بداية من الأضرار التي لحقت بالمؤسسات والمباني التعليمية بسبب الحروب التي خاضها العراق، وعدم قدرة الحكومة من إعادة تأهيلها بشكل تام بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية وتدهور الوضع الاقتصادي بعد فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط، لتليها حرب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وما حملته من فوضى وانعدام أمني يؤطرها الفساد الإداري والمالي بشكل لم يسبق له مثيل. ان حالة تدهور وتردي البنى التحتية للمدارس ومبانيها هو أحد أكبر المشكلات الذي يعاني منها قطاع التعليم، فضلا عن الإهمال الذي الكوادر التدريسية من الحكومية، وشحة الإنفاق المخصص للقطاع التعليمي، والتخبط الواضح وغير المدروس في تغيير المناهج باتجاهات لا تخدم العملية التعليمية ولا تواكب من تطورها على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى الى تراجع خطير في مستوى التعليم في العراق، فضلا عن دخول القطاع الخاص في هذا المجال من دون وجود محددات فاعلة او منافسة نوعية حقيقية مع القطاع العام للارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية او المحافظة على مستواها السابق على اقل تقدير. بالإضافة التسرب الذي يحصل نتيجة لسوء الحالة المادية لشريحة واسعة من المجتمع تعاني من الفقر، وانخراطهم في سوق العمل في ظل غياب القوانين التي بإمكانها ان تحد من ظاهرة عمالة الأطفال. من ناحية أخرى عدم إمكانية المدارس القائمة على مواكبة الزيادة السكانية التي حصلت بشكل ملحوظ في العقد الأخير، واستيعاب الاعداد الإضافية من الطلبة. ومع تزايد اعداد الطلاب وقلة اعداد المباني وتدهور إمكانياتها، وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، لتتفاقم مشكلة القطاع التعليمي كل سنة عن سابقتها [٤٥].

نستنتج مما سبق ان العراق وعلى مدى الأعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ لم يكن قادرا على تنفيذ برنامج انتقالي مخطط ومنظم وبأقل الكلف الاقتصادية والاجتماعية، وان أحد الأسباب الرئيسة التي تقف وراء تعثر الدولة في إنجاز عملية تحول سليم نحو اقتصاد السوق هي تلك النظرة التبسيطية لتعقيدات وضع الاقتصاد العراقي، اذ لم يكن هناك اعتراف بحقيقة الأوضاع التي كانت سائدة في العراق قبل عام ٢٠٠٣

وما يرتبط بها من تشابك حاد، وهو ما أضعف من كفاءه التحول، ومن أهما تفاقم حجم المديونية الناجمة عن الحروب العراقية والتي تعد هي الدافع الأول لاتباع نظام السوق المفتوح من اجل إعادة جدولة الديون الخارجية، والتي تمت بقوة خارجية دون دراسة تفصيلية لمقدرة السلطة التي تتحكم بالواقع الاقتصادي على تحمل أعباءها، فضلا عن عدم تعزيز دور القطاعات الاقتصادية من اجل رفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص الذي من شانه ان يسهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي والخفض من مستويات البطالة وتحسن المعيشي للأفراد، بالإضافة الى الدور الذي يمكن ان تلعبه الاستثمارات الأجنبية لتدعيم عملية التنمية والنمو الاقتصادي. وفي هذا المبحث سنوضح الأسباب التي أدت الى فشل البرنامج الانتقالي، والوصول الى نتائج عكسية زادت الأمر تعقيدا وسوءا، وذلك من خلال استعراض الدين العام للعراق، والعقبات التي واجهت الاستثمار الأجنبي والذي يعد من اهم ركائز اعتماد نظام السوق، وعدم مقدرة القطاع الخاص من تحسين دوره في الاقتصاد. إضافة الى عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية والتي تعد هي الأخرى أحد الأسباب التي أدت الى عدم نجاح التحول الى نظام السوق.

المحور الثالث: تجارب بلدان مختلفة

لقد أكدت تجربة الاقتصادات المتحولة على أهمية اتخاذ إجراءات متناسقة من اجل تهيئة البيئة الملائمة لعملية التحول من وجود المؤسسات القوية ولاسيما تلك المسؤولة عن صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، والتي تتطلب أيضا تعزيزها بالدعم الاجتماعي المساند للنمو والواثق بهذه المؤسسات الجديدة. ولاستكمال متطلبات نضوج عمل الاقتصاد وتوجيهه على وفق اليات اقتصاد السوق، كان لابد من ان يأخذ القطاع الحكومي دورا هاما في تصحيح وموازنة التأثيرات السلبية التي يمكن ان يولدها هذا التوجه، مما يمكن وصفه بانه اقتصاد مختلط، من خلال عمليات التوجيه والتنظيم التي تحدد الأطر العامة لمختلف عمليات مؤسسات الأعمال [٤٦].

فعلى الدولة تأسيس منهجية التغيير الهيكلي والتي تساعد على فهم المرحلة التنموية التي سيبلغها الاقتصاد المعني، واتجاهات التطور الزمني لمختلف الهياكل الإنتاجية، والذي يقود بدوره الى بلورة وصياغة استراتيجيات تنموية طويلة الأجل، يمكن معها إحداث طفرات تنموية يعتد بها. وقد اعتمدت على سبيل المثال وعلى وجه الخصوص الاهتمام في تطوير سياسات صناعية وتكنولوجية فاعلة، وأسهمت بشكل مباشر وكبير في تطوير الإمكانيات التكنولوجية للاقتصاد القومي. وأدى ذلك الى تحول الشركات المحلية من شركات مستوردة للتكنولوجيا الى شركات قادرة على ابتكارها على المستويين المحلي والعالمي، كما ومن اهم السياسات التي يمكن اتبعتها هي توسيع النظم الضريبية التي تمنح مزايا وإعفاءات للشركات وفقا لإنفاقها على أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الصناعية والخدمية، فضلا عن توفير المنح الخاصة بتنمية الإمكانات التكنولوجية داخل الشركات، وذلك من اجل تحفيزها على

الاهتمام في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي وذلك من خلال ربطها بأولويات التنمية التكنولوجية محل الاهتمام داخل الاقتصاد القومي [٤٧].

وقد تكون دولة بولندا واحدة من اهم الدول التي خاضت تجربة تحول اقتصادي سياسي ناجحة، اذ بدأت الإصلاحات السياسية والاقتصادية عام ١٩٨٩ برغبة شعبية ومسؤولية كبيرة من صناع القرار، فقد اتبعت المنهج المتدرج والسلمي والذي من خلاله استطاعت تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي المرجو للخروج من ازمتها المتمثلة بارتفاع معدل التضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية بسبب الإفراط في الاقتراض وانعدام الكفاءة في الاستثمارات ذات الصلة بهذه القروض، بالإضافة الى تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي وانخفاض مستوى المعيشة، مما جعل من الصعوبة استمرار النهج الاشتراكي وضرورة التحول الى بديل ناجح. ومن اجل إنجاح عملية التحول كانت هناك عدة عوامل سياسية واقتصادية. العوامل السياسة والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي فضلا عن المساندة التي قدمتها الولايات المتحدة، بالإضافة الى موقع بولندا الجغرافي بين اوربا الوسطى والغربية وروسيا، هذا فيما يخص العوامل الخارجية اما العوامل الداخلية والذي تتمثل أولا بالتأثير الكبير لمؤسسات المجتمع المدني ومن اهم تلك المؤسسات (لجنة الدفاع عن العمال) والتي كان هدفها الأساسي مساندة العمال معنويا وماديا وسياسيا وقد كانت اللجنة تركز على العمل على احترام حقوق العمال التي يكفلها الدستور ولا تحترمها السلطة السياسية [٤٨].

ثانيا وضع برنامج لإنعاش الاقتصاد البولندي يستند الى مجموعة مهام مترابطة وهي (استقرار الاقتصاد الكلي، التحرر الاقتصادي، الخصخصة، زيادة قابلية التحول، بناء الآليات المالية والتنظيمية والقانونية، توفير شبكات الضمان الاجتماعي)، هذه اهم الخطوات التي تم وضعها من قبل أول حكومة بولندية بهدف تهيئة الاقتصاد ليصبح اقتصادا حر. ثم بدا الاقتصاد البولندي ينمو وتحسنت مؤشراته الاقتصادية الكلية بعد نضوج مرحلة التحول وظهور آثارها ووصولها الى مراحل متقدمة، الأمر الذي جعل من بولندا البلد الأول من بين بلدان التحول الاقتصادي الذي ينهض من مرحلة الركود الانتقالي[٤٩].

اما تشيك والتي كانت الأكثر خضوعا للإدارة المركزية ولم يكن للقطاع الخاص دورا في قيادة الاقتصاد التشيكي قبل التحول وقد أدت هذه المسالة الى ضعف المؤسسات الإنتاجية بشكل عام فضلا عن الكثير من المشاكل الأخرى مثل عدم كفاءة التوزيع والهدر للموارد الإنتاجية وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة ومشاكل البيئة وما الى ذلك. اذ كان من الضرورة الانتقال الى مرحلة جديدة لإنعاش الاقتصاد والتخلص من تلك السلبيات وذلك وفق العمل بالآليات السوق الحر وإطلاق عملية الخصخصة بهدف تنشيط القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي. بالإضافة الى تبني مجموعة من الخطوات التشريعية والسياسية الحاسمة لتحقيق عملية التحول وخلق قاعدة مؤسساتية ملائمة تدعم وتواكب عمليات تحرير الأسواق والأسعار. يضاف الى ذلك استعداد أفراد المجتمع التشيكي للقبول بالإجراءات الاقتصادية المفاجئة للتخلص من الأوضاع السابقة، ومع بداية مرحلة التحول والشروع في عملية الخصخصة بدأت

تظهر ملامح النمو الاقتصادي في ظل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية مما جعل من الاقتصاد التشيكي هو الآخر من أكثر اقتصادات اوربا نموا بفعل نجاحها في وضع الأسس الرصينة [٥٠].

اما لاتيفيا وهي من الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق والتي تتشابه مع العراق كونها هي الأخرى قد رافقت عملية التحول الاقتصادي عملية تحول سياسي من النظام الشمولي ذات الحزب الواحد الى نظام متعدد الأحزاب السياسية، وطبيعة النظام السياسي فانه جمهوري برلماني تتكون السلطة التشريعية البرلمانية من ١٠٠ نائب يتم انتخابهم من قبل الشعب، تتمحور اختصاصاتهم حول تشريع القوانين والاختصاصات المالية ومناقشة فقرات الموازنة والمصادقة عليها، ورقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة. كما وقد كانت هي الأخرى تعاني من مشاكل عديدة في الهيكل الاقتصادي ومن خلال التحول الى نظام السوق، تم رسم السياسات الاقتصادية التي تسهم في معالجة تلك التحديات وإيجاد الحلول المدروسة في نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف الى حالة التطور والنمو، من خلال تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال مع سن تشريعات قانونية لضمان حقوق المستثمرين. بالإضافة الى مصداقية السياسات التي تم رسمها من قبل الحكومة وهي تنفيذ سياسة الخصخصة وتطوير القطاع المصرفي وإصلاح كل من النظام المالي والسياسات النقدية، لكي تواكب التغيرات الجديدة وتحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي، ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة. كما اعتمدت سياسة ضريبية صارمة من خلال عملية واسعة لتعبئة الإيرادات وتقليص النفقات، الا انه وعلى عكس حالة العراق وكما في اغلب البلدان المتحولة فقد تم تنفيذ التحول بصورة تدريجية واعتمدت بشكل أساسي على تنشيط التجارة الخارجية. كما وقد حصلت على الدعم المشروط* من قبل صندوق النقد الدولي. وقد نجحت لاتيفيا في التحول نحو اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي في بناء الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي كان يعاني منها بفعل توافق القوى السياسية، حيث أثمرت جهود التيارات السياسية على اعتماد دستور ١٩٢٢ مع تغيرات في بعض المواد بهدف مواكبة التطورات التي حصلت في الأنظمة الديمقراطية. مما نتج عنها استقرار سياسي واقتصادي وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وذلك بفضل رغبة الشعب وقدرته على التأقلم مع التغيرات الحاصلة، فضلا عن إجراء الانتخابات الدورية وتداول السلطة بين الأحزاب الحاكمة بشكل سلمي، واستقلال السلطة القضائية [٥١].

اما إستونيا والتي امتازت بتعدد الديانات والطوائف والتي تتمثل بالمسيح (الكاثوليك ولارثوذكس) واليهودية والإسلامية، والتي اتخذت من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الأسلوب السلمي القائم على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما وقد تبنت القوى السياسية أسلوب التفاوض والحوار في ترسيخ المبادئ الديمقراطية في النظام السياسي، وبالفعل حققت الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب قناعة النخب السياسية والشيوعية بان تكلفة وجودها في السلطة مع استمرار نظام غير ديمقراطي تكون عالية جدا مع تبلور المبادرات السياسية والتحول نحو

نظام سياسي ديمقراطي قائم على سيادة القانون، وقد حققت إستونيا ثورة تقدم في الإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعاشي، وهو يعد الأفضل في دول التحول السياسي والاقتصادي في وسط وشرق اوربا، وذلك بفضل وضع سياسات ناجحة نفذتها الحكومات المتعاقبة منذ بداية عام ١٩٩٢، ومن اهم تلك الإصلاحات هي اتخاذ قرارات تبني الضريبة الثابتة، وشجعت الدولة على طرح الصناعات الوطنية في مناقصات عامة وشفافة في تبني عملية الخصخصة لمشاريع القطاع العام، اما في مجال التجارة الخارجية فقد أقرت الدولة نظام التجارة الحرة وأسهمت في الغاء الرسوم الكمركية والإعانات، كما وقد شجعت ممارسة الأعمال التجارية وحاربت البيروقراطية وهذا الإجراء سهل من عملية تأسيس أي شركة خلال خمس دقائق، كما تبنت نظام قضائي مستقل اكثر شفافية بحيث تغلب سيادة القانون على المحسوبية، والاعتماد على النظم الإلكترونية في تسوية الالتزامات المالية الضرورية مع الحكومة للحد من الفساد المالي والإداري والقضاء على الرشوة، وبالفعل نجحت بفضل وعي الشعب وسيادة القانون[٥٢].

ان الدول التي ذكرها قد تشبه الى حد ما حالة المكون السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق من حيث الاختلال الهيكلي وبعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية قبل عملية التحول بالإضافة الى تعدد السياسات والأحزاب الحاكمة وتعدد الطوائف والديانات، الا انها تختلف في كونها اتبعت في عملية التحول نظام اقتصادي يوائم الوضع الداخلي للبلد، وذلك من خلال دراسة وافية لتحديد المشكلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدقة مع إيجاد الحل الأمثل لها، مع متابعة تنفيذ تلك الخطط في ظل انتشار الوعي المجتمعي لتلك الشعوب وسيادة القانون.

الهوامش والمصادر:

(١) صباح قاسم الأمامي و عباس كاظم جياد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص ١٠٨.

(٢) عبد الوهاب الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٧١.

(٣) عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة، التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ١٠، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص١١٣.

(٤) علي عبد الهادي سالم، في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي نحو استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٠، ص٢١٠.

(5)Economic Transformation Cooperation Framework Companion Piece. 2020. p6.

(6)Dirk Willem, Economic transformation: where are we heading, 2013.

(٧) عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠١١، ص ٨٨.

(٨) ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، العدد ٢، ٢٠١١.

(٩) عبد الوهاب الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(١٠) حسين احمد سرحان، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٢.

(١١) عامر عمران المعموري وحيدر حسين ال طعمة، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(12)World Bank, From Plan to Market: Executive Summary, Washington DC.1996, p11.

(١٣) احمد جاسم محمد الخفاجي، تحول العراق نحو اقتصاد السوق، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢.

(١٤) عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بخيت، الاقتصاد العراقي والتحول غير الناضج من النظام الشمولي الى نظام السوق، ص٩.

(١٥) حسين احمد سرحان. ص٦٤.

(١٦) عامر عمران المعموري – حيدر حسين ال طعمة، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(١٧) عبد الوهاب الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

(١٨) احمد جاسم الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(١٩) علي عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) هناء صلاح احمد، الإصلاح الاقتصادي الدوافع والأثار والنتائج، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص٦.

(٢١) عباس سعيد الأسدي، الخصخصة – تعريفها – أساليبها – التجارب المستفادة، الطبعة الأولى، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٠.

(٢٢) صباح قاسم الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦.

(٢٣) عبد الجاسم عباس على الله، الخصخصة وإشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد ٦، ٢٠١٢، ص١٨.

(٢٤) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(٢٥) المصدر السابق نفسه.

(٢٦) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠١٠، ص ٨٧.

(٢٧) عادل عبد العظيم، اقتصادات الاستثمار: النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٧، ص ١٣.

(٢٨) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١، ص٢٠.

(٢٩) حسين احمد سرحان، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(30) The Politics of Rentier States in the Gulf, Project on Middle East Political Science, POMEPS Studies 33: Retrieved 2019, p 3.

(٣١) هيثم عبد القادر، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٦، ٢٠١٥، ص١٤٣.

(٣٢) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠، ٢٠١٣، ص٦.

(٣٣) حالوب كاظم معلة، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ٢٤، ٢٠١٥، ص٥٢.

(٣٤) حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠٢٠، ص ١٠٣.

(٣٥) محمد علي موسى المعموري، المقايضة بين متطلبات التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٣)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥، ٢٠١٤، ص٦٥.

(٣٦) لورنس يحيى صالح، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٩، المجلد ٢٤، ٢٠١٨، ص٤١٢.

(٣٧) المصدر السابق نفسه، ص٤١٤.

(٣٨) حيدر حسين ال طعمة، الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧، ٢٠١٩، ص١٦٤.

(٣٩) نعمان منذر يونس وآخرون، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد خاص (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات)، المجلد ١٦، ٢٠٢٠، ص٤٥٥.

(٤٠) لورنس يحيى صالح، اليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٨، ٢٠١٨، ص٣٢١.

(٤١) رحيم كاظم حسن، البطالة في العراق الأثار والمعالجات (دراسة تحليلي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٢٩١.

(٤٢) لورنس يحيى صالح، اليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٥، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٨، ٢٠١٨، ص٣٢١.

(٤٣) falah. K.Ali Alrubaie, p 20.

(٤٤) علاء الدين علوان، تمويل القطاع الصحي خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق، المجلة الصحية لشرق المتوسط، المجلد ١٤، العدد ٦، ٢٠٠٨، ص ١٣٧٣.

(٤٥) عادل نمر عطية، مشكلات التعليم في العراق الأسباب والحلول (دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الموصل)، مجلة أبحاث كلية التربية أساس، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٦٤١.

(٤٦) عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩.

(٤٧) عبد الوهاب ذنون سعدون، أثر التقدم التكنولوجي في اتجاهات التحول الهيكلي في الدول النامية (ماليزيا أنموذجا)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٦، العدد ٤٩، ٢٠٢٠، ص ٢٢٧.

(٤٨) مصطفى حسين عبد الرزاق، اثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تطور الاقتصاد البولندي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد ٦، العدد ١٥، جامعة واسط، ٢٠١٠، ص ٢٧١.

(٤٩) ليسيزيك بالسيروتش، تحول بولندا الى اقتصاد السوق، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص ١٤.

(٥٠) بيتر بيتهارت وآخرون، عملية التحول: التجربة التشكيلية، المركز التنسيقي للمنتدى المدني، براغ، ٢٠٠٤، ص ٧٠، ٧١، ٧٢.

* يرى الصندوق ضرورة تحقيق فائض وتحويلة الى ادخار وضرورة الحد من ارتفاع الأجور.

(٥١) ستار شدهان الزهيري، أثر التحول السياسي والاقتصادي في لاتفيا على التطور النظام الديمقراطي والاقتصاد الوطني، مجلة لآرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ١، العدد ٤٤، ٢٠٢٢، ص ٦٥٧. ٦٣٠. ٦٣٣.

(٥٢) ستار شدهان الزهيري، إستونيا: تجربة رائدة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية بين تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ مبادئ الاقتصاد الرقمي، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العدد ٤٤، ٢٠٢١، ص ٥٦٧. ٥٦٨.